هيئة مكافحة الفساد .. النجاحات والإخفاقات

عرف القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد في مادته (2) الفساد بأنه استغلال الوظيفة العامة للحصول على مصالح خاصة سواء كان ذلك بمخالفة القانون أو استغلاله أو باستغلال الصلاحيات الممنوحة.

وشكل هذا القانون المدخل الأساسي لمكافحة هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة المتفشية في جميع أجهزة الدولة حيث يهدف القانون كما جاء في مادته (3) إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

إنشاء هيئة وطنية مستقلة عليا لها صلاحيات قانونية في مكافحة الفساد وتعقب ممارسية.

منع الفساد ومكافحته ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عن ممارسته.

تفعيل مبدأ المساءلة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة والتيسير على أفراد المجتمع في إجراءات حصولهم على المعلومات ووصولهم إلى السلطات المعنية.

تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد ومكافحته وتوعوية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

ولتحقيق الهدف الأول من القانون انشئت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد من أحد عشر عضواً مثلت فيها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وقطاع المرأة، وأنيطت بهذه الهيئة وفقاً للقانون في مادته (8) ممارسة المهام والاختصاصات الآتية:

إعداد وتنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى مكافحة الفساد.

وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وإعداد وتنفيذ الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها.

اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.

دراسة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد لمعرفة مدى فعاليتها واقتراح مشاريع التعديلات لها لمواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية أو انضمت إليها.

تلقي التقارير والبلاغات والشكاوي بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها والتحري حولها والتصرف فيها وفقا للتشريعات النافذة.

تلقي أقرار الذمة المالية.

التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد وإحالتهم إلى القضاء.

تمثيل الجمهورية في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

التنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية الرامية إلى منع الفساد.

التنسيق مع كافة أجهزة الدولة في تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته.

التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيرة بمخاطر الفساد وآثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته.

جمع المعلومات المتعلقة بكافة صور وأشكال الفساد والعمل على إيجاد قواعد بيانات وأنظمة معلومات وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية في قضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة.

اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والإطلاع علىوضع الجمهورية فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإلغاء أو فسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت بناء على مخالفة لأحكام القوانين النافذة وتلحق ضرراً بالصالح العام وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة قانوناً.

رفع تقارير موحدة كل ثلاثة أشهر عن ما قامت به من مهام وأعمال إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب.

وكان ينبغي على الهيئة لكي تنجح في تنفيذ تلك المهمات الماثلة أمامها أن تهتم أولاً بالبناء التنظيمي والمؤسسي لها من خلال أعداد اللوائح التنظيمية والتنفيذية وآلية العمل الداخلية، ولكن الهيئة منذ تشكيلها قبل قرابة عامين لم تستطع الإيفاء بذلك وتمارس نشاطها بدون وجود تلك اللوائح حيث يلزمها القانون في مادته (47) بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر. كما أن اللائحة التنظيمية التي تحدد تقسيمات الجهاز التنفيذي واختصاصاته لم تنجز هي الأخرى بعد فلا زال العاملون في الهيئة دون تحديد لوضعهم الوظيفي لعدم وضوح الإجراءات، وعدم حسم منصب الأمين العام الذي يكون مسئولاً أمام الهيئة عن إدارة وتسيير النشاط اليومي للجهاز التنفيذي الذي تحدد اللائحة مهامة واختصاصاته.

ولا أجد مبرراً لدى الهيئة في عدم انجازها للوائح الخاصة بعملها ففي حالة عدم توفر الكواد لديها لانجاز ذلك يسمح لها القانون في مادته (12) أن تستعين بخبراء ومستشارين ممن تراهم مناسبين أو من موظفي الجهاز الإداري للدولة فهل كان في ذلك الأمر صعوبة؟

وبفعل عدم انجاز الهيئة للوائحها فقد جعل نشاطها متعثراً وخاضعاً للاجتهادات مما أوقع الهيئة في اخطاء وكان ينبغي تجنبها أن وجدت اللوائح وباعتبارها مؤسسة وطنية مستقلة تقوم بالدفاع عن حقوق الناس وصون كرامتهم وتحقيق مبدأ العدل والمساواة كان يتطلب منها أن تقدم النموذج والقدوة للإيفاء بالمهمات المتنصبة أمامها التي من الصعب الوفاء بها في ظل وضعها الحالي.. ومما زاد الأمر سوا أن قامت الهيئة بتوظيف موظيفها على أساس العلاقات الشخصية باعتراف من أعضاء الهيئة حتى صار محرجاً لبعض أعضاء الهيئة مراجعة كشف الاقارب وذلك مخالفاً للقانون الذي ينص في مادته (13) على اختيار الهيئة كادرها الإداري والفني من ذوي الخبرة والكفاءه والنزاهة والتخصصات العلمية وبشفافيه وعبر المنافسة وفقاً للمعايير التي تحددها اللائحة التنظيمية التي أتاح عدم وجودها الفرصة أمام أعضاء الهيئة لكي يوظفوا فيها من أقاربهم لعدم وجود المعايير التي لم تتحدد بعد بفعل غياب تلك اللائحة.

د. محمد عبدالقوي مقبل

وبحكم العلاقات الشخصية التي رافقت اختيار كوادر الهيئة فقد يولد ذلك لا قدر الله إلى بروز الفساد في الهيئة الأمر الذي ستجد الهيئة نفسها ضعيفة في نشاطها في مكافحة الفساد في أجهزة الدولة.

كما أن قانون مكافحة الفساد يحث الهيئة على وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد تهتم بكل تفاصيل العملية ولعدم انجاز الهيئة لتلك الاستراتيجية فقد مثل ذلك هو الآخر إبرز وأهم العقبات التي أسهمت في عدم تطور وضع الهيئة ونشاطها إذ أن العمل بدون استراتيجية شاملة وواضحة المعالم لا يساعد على تحقيق المهام المنتصبة أمام الهيئة. وأثر ذلك بدوره على ضعف علاقة الهيئة مع الأجهزة والمؤسسات الأخرى الرسمية وغير الرسمية وخاصة القضاء والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واللجنة العليا للمناقصات ولجنة مكافحة غسيل الأموال وأجهزة مكافحة الفساد في جهاز الأمن القومي وجهاز الأمن السياسي ووحدات المكافحة والتحري في وزارة الداخلية لعدم وضوح رؤية الهيئة لشكل تلك العلاقة التي يجب أن تقوم على روح التعاون والتكامل عبر اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم يحدد إطارها القانون وترسم ملامحها رؤية مشتركة في تحقيق الهدف الأمثل وهو مكافحة الفساد. وفي تلك العلاقة مع أجهزة الدولة يجب أن يحظى باهتمام خاص علاقة الهيئة مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بحيث ينتقل هذا الجهاز من مبدأ الرقابة اللاحقة إلى مبدأ الرقابة السابقة والمصاحبة للعمليات المالية للدولة وهو الأمر الذي يتطلب تعديل قانون هذا الجهاز بما يؤمن معه تحقيق فعاليته ويأتي مكملا لعمل الهيئة في تحقيق الرقابة ومنع حدوث المخالفة وأنزال المساءلة في الوقت المحدد.

ومما يؤكد ضعف نشاط الهيئة في مكافحة الفساد ما أشارت إليه منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الأخير الصادر في سبتمبر من العام الماضي بأن الفساد في اليمن لا يزال متربعاً على عرش اليمن حيث تقهقرت اليمن للعام الثالث على التوالي من المركز 111 في عام 2006م إلى المركز 141 في عام 2008م.

ومع تحديدنا وبصوره موجزة لبعض الاخفاقات التي رافقت وترافق نشاط الهيئة العليا لمكافحة الفساد فذلك لا يعني أنها لم تضطلع بأي دور في سياق تنفيذها للمهمات المناطة بها لكن ما حققته من نشاطات هنا أو هناك لا ترتقي إلى جسامه المهام المطروحة أمامها حيث انحصر نشاطها خلال قرابه عامين وحسب المعلومات المتوفرة لدى وبصورة موجزة بالآتي:

تفعيل قانون الذمة المالية والذي مناط بالهيئة تنفيذه، حيث تمكنت الهيئة من استلام أكثر من أربعة آلاف استمارة إقرار الذمة المالية حتى مطلع النصف الثاني من العام الماضي وتم تدشين تنفيذ القانون من مجلس الوزراء ونوابهم.

استلام مجموعة من البلاغات والشكاوي التي دخلت في اختصاص الهيئة وانجزت الهيئة حتى مطلع النصف الثاني من العام الماضي (6) قضايا رفعت (4) منها إلى النيابة العامة كما أن هناك قضايا أخرى في طريقها إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات بشأنها.

تشكيل لجنة من قبل الهيئة للتنسيق مع النيابة والقضاء مهمتها تنفيذ آلية عمل الهيئة مع القضاء بهدف الإسراع في بحث قضايا الهيئة والوصول إلى نتائج سريعة بشأنها.

المشاركة في دورات تدريبية مشتركة لأعضاء الهيئة بهدف توحيد الروى لديهم للقضايا المنوطة بالهيئة.

إلغاء الاتفاقية التي تم توقيعها بين وزارة الكهرباء والطاقة وشركة باورد كوربوريشن الأمريكية لبناء مفاعلات نووية خلال عشرة أعوام بكلفة 15 مليار دولار، والتي أقرت الحكومة في اجتماعها المنعقد في 30/10/2007م عدم الموافقة عليها لعدم أهلية الشركة لتنفيذ المفاعلات النووية.

تشكيل ثلاثة قطاعات في الهيئة تعمل في مجال التوعية والتثقيف والتي ستعمل خلال الفترة القادمة على تحقيق الشراكة في هذا الجانب مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لكي تلعب تلك الجهات دوراً بارزاً في مساعدة الهيئة في جانب التوعية والتثقيف.

متابعة البلاغات التي تنشرها وسائل الإعلام والتي تعد بلاغات رسمية للهيئة حسب ما ورد في القانون في مادته (24) الذي أكد على ضرورة أن تأخذ الهيئة تلك البلاغات بجدية.

الإعداد والتحضير الواسعين لورشة عمل تقيمها الهيئة هذا العام تناقش فيه تعارض التشريعات والقوانين بحضور جميع الجهات المعنية بغية الوصول إلى تعديل القوانين الغير مناسبة لاختصاصات الهيئة. مع العلم أن قانون مكافحة الفساد لا يتعارض مع القوانين الأخرى فحسب بل ويتناقض مع نفسه من حيث تعريفه للفساد في المادة (2) والمادة (30) وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في القانون لكي لا يناقض نفسه بين مادة وأخرى وإعادة النظر في القوانين والتشريعات الأخرى لكي تأتي منسجمة مع روح هذا القانون.

العمل خلال هذا العام على فتح فروع للهيئة في المحافظات بغية التخفيف على المركز الرئيسي في صنعاء ولمساعدة جميع الأشخاص الذين لديهم شكاوي وقد اجاز القانون في مادته (6) انشاء مثل هذه الفروع التي ستشكل دفعة قوية لعمل الهيئة وسيعزز من دورها ومكانتها.

عقد لقاءات بين الهيئة وبعض أجهزة الدولة لكنها لم تكن ذات جدوى لغياب الرؤية الواضحة لدى الهيئة للعمل مع تلك الأجهزة للأسباب التي أشرنا إليها سلفاً.

إصدار نشرة يومية للهيئة تكشف من خلالها عن القضايا الحقيقية وتبدأ في متابعتها. إلا أن تلك النشرة محدودة التداول. واقترح تطويرها إلى صحيفة يومية تكون في متناول الجمهور.

المشاركة في المؤتمرات العربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

وفي الوقت الذي أدعوا فيه الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إلى مضاعفة جهودها لإنجاز اللوائح الخاصة بعملها وإعداد الاستراتيجية الوطنية الشاملة لها حتى تتمكن من إرساء الأسس السليمة لعملها وتؤمن معه تحقيق النجاحات في تنفيذ المهمات المناطة بها لمكافحة الفساد فأننا أدعوا في الوقت ذاته جميع أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني وكافة أبناء شعبنا إلى موازرة جهود الهيئة لمكافحة الفساد باعتباره قضية مجتمعية كما ادعوا القيادة السياسية بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح إلى تقديم العون اللازم لهذه الهيئة بما يمكنها من تجاوز العثرات المعيقة لنشاطها ويمكنها من تحقيق خطوات متقدمة إلى الأمام في إنجاز المهام الماثلة أمامها.

بكل الاتجاهات

سجن طبيب هندي لتقاضيه رشوة 50 سنتا قبل 24 عاما

باتنا (الهند)/14/أكتوبر/ رويترز:

قضت محكمة هندية بالسجن على طبيب عمره 75 عاما لقبوله نصف دولار رشوة قبل نحو ربع قرن تقريبا.

وقالت الشرطة يوم الاربعاء الماضي إن الشرطة الاتحادية الهندية ضبطت بالجوفيند براساد متلبسا بقبول 25 روبية (51 سنتا) من عامل نظافة عام 1985 مقابل إصدار شهادة طبية مزورة.

واستمرت القضية سنوات وأدين براساد عام 1992 وحكم عليه بالسجن لمدة عام. وأطلق سراحه اثر استئنافه العقوبة.

و خفضت محكمة اعلى في ولاية بيهار الشرقية عقوبة السجن لمدة عام إلى ثلاثة أشهر يوم الثلاثاء الماضي قائلة إن مبلغ الرشوة كان ضئيلا للغاية ولكنها أمرت الشرطة بأخذ براساد إلى السجن حيث انه أدين بارتكاب الجريمة.

وقال محامي الادعاء فيبين كومار سينها للصحفيين بعد صدور الحكم «القضية كانت تؤجل أيضا ومبلغ الرشوة كان ضئيلا للغاية لذلك ظن براساد انه سيحصل على عقوبة مع إيقاف التنفيذ من المحكمة.»

وأضاف «ولكن جميع التهم ثبتت عليه».

عارضات الأزياء يضيقن الأحزمة على بطونهن بسبب الأزمة المالية

عارضة تستعد للظهور على المسرح في عرض أزياء بباريس

باريس /14/أكتوبر/رويترز:

ملابس مجانية من أكبر بيوت الأزياء وجيش من المعجبين و15 ألف دولار لمجرد السير بشكل استعراضي على خشبة المسرح .. لا عجب إذن أن تطمح الاف الفتيات الصغيرات في أن تصبحن عارضات أزياء مشهورات.

لكن في عروض كبرى بيوت الأزياء في باريس تجد الفتيات النحيلات المرتديات الحرير واللائي تعرضن حياة البذخ عالمهن ينقلب رأسا على عقب بسبب الأزمة الاقتصادية.

قالت آنا تشيزي (23 عاما) وهي من كييف بعد أن استبدلت أحد فساتين بيت الأزياء ستيفان رولان بسروال من الجينز لتتوجه إلى العرض التالي «كل شيء بنصف الثمن في كل مكان.. ميلانو وحتى نيويورك.»

ومثل العديد من العارضات القادمات من أوكرانيا وروسيا والبلقان والتشيك تحول تشيزي أموالا بانتظام إلى ديارها لدعم امها وهي مهندسة ديكور تعمل بالقطعة وتواجه صعوبات في العثور على عمل بسبب التراجع الاقتصادي.

وأضافت تشيزي قبل أن تختفي وسط حشد من الفتيات الشقراوات النحيفات «تقول يجب ان أعمل لمساعدة أمي. لا يمكنني رفض أي عقد».

لكن مع احجام المشترين وسط ارتفاع معدلات البطالة والخوف من كساد عميق وطويل الامد خفضت المتاجر بشكل عام توقعاتها للارباح وميزانياتها للتسويق.

وحتى الشركات الأكبر التي تنتج السلع الفاخرة بدأت تشعر بوطأة الازمة. فقد أعلنت ريتشموند الشركة السويسرية التي تنتج أقلام مونبلون وساعات كارتييه في وقت سابق هذا العام انها لا ترى دلائل على الانتعاش بعد أن جاءت مبيعاتها في الربع الثالث من العام الماضي أقل من المتوقع.

وناشرو المجلات من كوند ناست التي تنشر مجلة فوج الشهيرة للأزياء والى مؤسسة تايمز يشهدون تراجعاً كبيرا في مبيعات الإعلانات وقالت نيويورك تايمز انها تتوقع أن تتراجع المبيعات بدرجة أكبر.

وفي عروض أزياء يناير الماضي في باريس وميلانو وهو مناسبة رئيسية للإعلانات عن المنتجات الفاخرة والماركات العالمية استخدم المصممون عددا أقل من عارضات الازياء بالمقارنة مع العام الماضي. وبدأت العارضات ووكالات الاعلان تشعر بوطأة الأزمة.

مع الأحداث

عادل محمد قائد

نماذج من المفسدين متى نحاسبهم؟

كثر الحديث عن مهام الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ولكن المواطن يشعر بأن الفساد ظواهر عديدة ومتنوعة.. وأن الهيئة لم تقدم حتى مفسد واحد لتؤكد مصداقيتها.

ونحن هنا نؤكد أن الهيئة لوحدها لا تستطيع مكافحة الفساد بل على المجتمع مساعدتها والإبلاغ عن منابع الفساد، ولكن بالطرق النبيلة وليس بالإساءة إلى أي مواطن.

وأنا لا أريد أن اتهم فلاناً من الناس بالفساد سواء كان مسؤولاً أو عضواً في مجالس محلية أو برلمانية..لأن المواطن العادي أيضاً يستطيع أن يكون فاسداً في المجتمع.

لكن ما أريد أن أشير إليه هو أنه وردت إلى مسامعنا أن عدداً قليلاً من أعضاء المجالس المحلية التي انتخبها المواطن أصبحوا لا يؤدون واجبهم بأمانة في حل القضايا التي تقع ضمن اختصاصاتهم..بل أصبحوا يفكرون أن المجالس المحلية مغنم(الجاه والمال)وبالطرق المشروعة...

ويتساءل المواطن..لماذا يتدخل بعض من الهيئة الإدارية للمجالس المحلية مثلاً في التوظيف ويوظفون فلانا أو فلانة،ويلغون توظيف الآخرين المستحقين وكأنهم هم الخدمة المدنية بينما عمل المجالس المحلية وهيئاتها معروف عملها في هذا الاتجاه وهو مساعدة مكاتب الخدمة في تذليل الصعوبات سواء في الخدمة المدنية أو المرافق الأخرى وليس التدخل وفرض عليها الهيمنة وتجريدها من صلاحياتها المخولة لها قانوناً..نحن لا نريد أن نعرف المجالس المحلية وهيئاتها في المجالس المحلية تعجب بنفسها وكأنها هي التي تسير في الطريق الصح...بينما تمارس الفساد..وتدعو إليه..ومن يخالفها يأويله(سحب الثقة)!!..علماً بأن كثيراً من أعضاء المجالس المحلية يمتازون بالسلوك والأخلاق وهم محل تقدير واحترام.

ونحن نواصل الحديث عن الفساد نقول للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إن بعضاً من أعضاء المجالس المحلية وخلال فترة زمنية محدودة قاموا ببناء مساكن وإن كانت للسكن!!...

لكن عندما ترى هذه المساكن تدرك أن كلفتها كبيرة..والبعض عمل على تجديد وترميم منزله أيضاً بتكلفة لا ندري من أين أتى بها!! ناهيك عن شراء بعض الأشياء التي تكلف مبالغ 100000تصوروا البعض من هؤلاء مثلاً أوصل إلى منزله أنابيب المياه من أماكن بعيدة ليحصل على الماء ترى كم كلف ذلك؟..وبأي طريقة تم ذلك؟..بينما المواطن يبحث عن قطرة ماء لم يسعفه أحد..أليس هذا فساداً وتشجيعاً للمفسدين؟

هذا يوضح أن هؤلاء الذين أعطينا لهم أصواتنا استغلوا مناصبهم وافسدوا كل بطريقته...

وتعالوا نحسبها وبصدق كم راتب هذا العضو في المجلس المحلي الذي بنى هذا المسكن؟..وكم يصرف شهرياً من راتبه له ولأسرته..ولماذ لم يبنيه من قبل أن يكون عضواً في المجلس المحلي..نعم سؤال بحاجة إلى إجابة؟

ولا أخفيكم أننا أصبحنا نستمع إلى كل المواطنين الصالح والطالح يقولون أن أعضاء المجالس المحلية لهم امتياز في كل شيئ وعيني عينك وأصبح رؤساء اللجان والمجالس هم مدير الأمن ومدير الخدمة والصحة والمسؤول عن إعلان مناقصة المشاريع (وهذه فيها فلوس) إلخ، وتجدهم يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة في مهام المرافق ويزوروها في الأوقات التي يعجبهم دون خجل والبعض من هؤلاء كأنه هو النزيه الذي خلقه ربنا..وأنه يدافع عن أموال الدولة وحقوق المواطن...ولكن في باطنه(التهديد والوعيد) ويا ريت لمصلحة العمل بل لمصلحته ويا ويل ما يخضع مدير المرفق الفلاني لتوجيهاته رغم معرفتنا بسلوك وانضباط هذا المدير في عمله ويلتزم بالقانون..لكن هذا الفاسد عضو المجلس يهدده بأن لديه القدرة ومن خلال علاقته في الهيئة الإدارية بسحب الثقة منه وهكذا يخاف المدير على منصبه فيبتزه عضو المجلس ويحصل على مبتغاه من هذا المرفق أو ذاك وبالطريقة نفسها كما أن بعض من أعضاء المجالس المحلية يمارس الابتزاز والمساومة خاصة عندما توكل إليه حل قضية معينة هي في الأصل من مهامه لكن لا يرضى إلا بالابتزاز وهذا هو الفساد بأم عينه فهل نستطيع محاسبة هؤلاء؟

نقول لهيئة مكافحة الفساد الأمثلة كثيرة في مثل ما أوردناه عن لسان بعض المواطنين..وأنا لا أعتقد بأن الهيئة لا تصلها مثل هذه الظواهر أو تسمع عنها وأخيراً أقول نحن عندما نكتب على هذه الظواهر ليس غرضنا التشهير ولكن للنقد البناء الذي نأمل أن يساعد من رفع مستوى الوعي بمخاطر الفساد.

وعلى الهيئة أن تشجع الصحفيين للحديث عنها بأمانة ولما فيه المصلحة العامة والله من وراء القصد.